دور الأزمة المؤسسية والإيديولوجية للدولة - الأمة في إحياء النزعة القومية العرقية

أ. **صورية براك**، أستاذة مساعدة - أ-، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سكيكدة.
berrak_sorayapo@yahoo.fr

ملخص:

لقد ولد مشروع الدولة لبناء الأمة شعور أقلياتها بالإقصاء و الظلم الاجتماعي – الاقتصادي، والخوف من المستقبل، والأهم فقدانها الحس بالانتماء القومي، واتخذها سلوكا عنيفا للتعبير عن مطالبها والإعلان عن وجودها المستقل على حساب السيادة الإقليمية للدولة. إن إحياء النزعة القومية العرقية للجماعات في السياسة الدولية وتزايد فاعليتها السياسية ناجم أساسا عن الأزمة التي تشهدها الدولة – الأمة وتناقضاتها الداخلية، وفقدان سيطرتها على العنف وانتشاره بين جماعاتها، وضعف قوتها الإيديولوجية مما أثار تساؤلات حول الهوية ومشروعيتها في التاريخ المعاصر، وبضرورة إعادة التفكير في مفهوم الدولة- الأمة وإعادة صياغة علاقتها بأقلياتها.

الكلمات المفتاحية: سياسات بناء الأمة، الأقليات القومية، أزمة الدولة – الأمة، النزعة القومية العرقية.

Abstract:

The nation- building project which state have engaged in, was proceeded an exclusion feelings to the minorities and a socio- economic tyranny, besides fear from the future, the most important is the absence of its national loyalty. as a result the minorities take a violent behavior for expressing its claims and declare its independent existence at the expense of the state territorial sovereignty. the ethno-nationalism revival in the international politics and the increase of its political efficiency is due to the crisis of nation-state and its internal paradoxes, the loss of its domination on violence that spread among groups and the weakness of its ideological ability that lead to question about its identity, legitimacy in the contemporary history, also to rethink in the nation- state concept and to reshape its relation with their minorities.

Keywords: Nation-building policies, national minorities, the state- nation crisis, ethnic nationalism.

مقدمة:

يعـود الاهتمـام بالنزعـة القوميـة العرقيـة في العلاقـات الدوليـة إلى فتـرة مـا بعـد الحـرب العالميـة الأولى خاصـة في ثلاثينيـات و أربعينيـات القـرن العشـرين، حيـث صـنفت تحـت بنـد حقـوق الأقليـات، وترسـخ هـذا المفهـوم اثـر النتـائج المترتبـة على الحـرب العالميـة الثانيـة ثـم انتقـل إلى دول العـالم الثالـث الجديـدة في سـياق مشـروع الانـدماج الـوطني (كمشـكلة أو حـل). و طـوال عقـدي السـتينات و السـبعينات تبلـورت النظـرة للقوميـة العرقيـة على مسـتوى الفكـري كأحـد العوامـل السـلبية في الاسـتقرار الـداخلي للـدول في الاتجاهـات التكامليـة سـواء على مسـتوى الـرؤى الإقليميـة (تكـتلات، تحالفـات) أو الـرؤى العالميـة (الأمـم المتحـدة) و ذلـك بسـبب التـأثيرات السـلبية للقوميـات على التكامـل الوظيفي الذي حظي بتأييد في هذه الفترة.

وسـاد اعتقـاد واسـع بـين الدارسـين قبـل انبعـاث القوميـة العرقيـة مـن جديـد في أوروبـا الغربيـة في سـتينات و سـبعينات القـرن العشـرين بـزوال نشـاط القوميـة العرقيـة، غير أن تزايـد مظـاهر القلـق الاثني كشـف واقـع اسـتمرار قـوة التوجهـات القوميـة للجماعـات الاثنيـة. وانتشـرت هـذه النزعـة بـين كـل الجماعـات الاثنيـة كجـزء مـن التوجـه الجديـد في السياسـات العرقيـة الدوليـة التي بعثـت في السـبعينات عنـدما أصـبح مـن النـواحي السياسـية أن تطـرح مطالـب لمصـلحة الأقليـات العرقيـة، وربـط الكثير مـن الدارسـين إحيـاء النزعـة القوميـة العرقيـة بضـعف الدولـة الأمـة اليـوم، وهـذا مـا يثير الإشـكال التـالي: **كيـف تسـاهم الأزمـة المؤسسـية والإيديولوجيـة التي تشـهدها الدولـة -الأمـة في إحيـاء النزعـة القومية العرقية؟**

وللإجابة عن هذا الإشكال ستتعرض الورقة البحثية إلى العناصر التالية:

- **تطور نموذج الدولة- الأمة**
- **ظهور التناقض بين النزعة القومية للأقليات والنزعة القومية للدولة**
- **تنويعات استجابة الأقليات لسياسات الدولة لبناء الأمة**
- **منظـورات تفسـير دور تراجـع نمـوذج الدولـة - الأمـة فـي إحيـاء النزعـة القوميـة العرقية للجماعات**

1- تطور نموذج الدولة – الأمة

ظهـر نمـوذج الدولـة الأمـة في أوروبـا مـع الموجـة الأولى في القـرن التاسـع عشـر وخـلال الثـورة الفرنسـية(Hobsbawm ,1992, p.42) ، وتكرسـت مـع اتفاقيـة فرسـاي 1919 ولكنهـا ليسـت محـددة بأوروبـا لأنـه وجـدت أمـم قديمـة في آسـيا مثـل الصـين واليابـان. ولا يـزال هـذا النمـوذج غامضـا ويواجـه بمشـاكل الأقليـات خاصـة في الربـع الأخير مـن القـرن العشـرين، ويتجلى الغمـوض في المفهـوم ذاتـه للأمـة الـذي يتضـمن تـرجمتين الأولى مـن أصـل فرنسـي الـذي يعمـل على الانتمـاء الإرادي للتجمـع وللمواطنـة أمـا الثاني ألماني يقوم على معطيات موضوعية وأحيانا أثنية في سياق عرقي.

قبيل الثورة الفرنسية 1789 لم تكن هناك صلة بين الدولة بصفتها وحدة سياسية والأمة باعتبارها وحدة ثقافية، وشكل الربط بين هذين العنصرين في مفهوم واحد الحقيقة الجوهرية في تاريخ الدولة الأمة، لأن المفهوم أصبح مستندا إلى تأسيس التباينات الثقافية واللغوية للتعبير عن الدولة وبهذا لم يبق مفهوم الدولة الأمة مفهوما سياسيا محضا حيث اكتسب عن طريق الأمة معنى جديد خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشرا بسبب بروز فكرة الديمقراطية. ويتجسد هذا المعنى الجديد القائم على الديمقراطية والتباينات الثقافية واللغوية في السعي لتحقيق التجانس والتطابق بين الدولة والأمة وتبعا لذلك يمكن التمييز بين متغير ديمقراطي مدني أو متغير قومي اثني.

وقد حدث تغير في مضمون مفهوم الأمة إذ فقد معناه اللغوي ليكتسب معنى سياسي، فامتلاك حكومة مستقلة غدا معيارا لوجود الأمة رغم أن الدولة المستقلة الصغيرة لم يصطلح على تسميتها أمم عموما. وتحقق ذلك في القرن التاسع عشر بحيث أصبحت الأمة تعني الدولة وذلك من منظور المحكوم لا الحاكم بدليل أن قاموس الأكاديمية الفرنسية أصبح في عام 1898 يعرف الأمة " مجموع الأشخاص المولودين في بلد ما أو المكتسبين لجنسية ويعيشون في ظل حكومة واحدة".(علي مجيد،2010، ص ص. 54-55).

وأصبحت الدولة بناء على هذا الأساس الخط الفاصل بين الأمة وغيرها من الجماعات، فوفقا لروبرت جاكسون ROBERT JACKSON فان الجماعة سواء كان اهتمامها تحقيق شروط الاستقلال السياسي أو المحافظة على استقلالها، أم كانت في وضعية استرداده فيمكن أن نطلق عليها تسمية أمة، بمعنى آخر الأمم هي جماعات تملك استقلالها السياسي أو لديها الرغبة في تحقيقه، أو لا زالت تتذكر أنها ملكته ذات مرة وتتطلع إلى استعادته مجددا.

ويتحقق التلاحم بين الدولة والأمة بواسطة القومية التي أضفت البعد السياسي على الأمة وجعلت الدولة بمثابة الكيان السياسي والثقافي للأمة ولهذا تعتبر الدولة الأمة بنية إيديولوجية ونتاج للعقيدة القومية(Keating,2001 , p.28)

وحيث أن القومية وفقا لاميتاي اتزيوني AMITAI ETZIONI عقيدة تمجد الأمة وتعتبرها قيمة جوهرية فهي تؤثر لحد بعيد في شعور المواطنين وفي استقرارهم النفسي وهويتهم وتجعلهم يعتبرون الدولة الأمة جماعتهم الأساسية، كما تتجه القومية نحو هدف رئيسي هو بناء الدولة، وهي قائمة في الوقت ذاته على مبدأ عملي ديناميكي مصحوب بظواهر ذات الصلة بتعبئة سياسية متنامية ودرجة متصاعدة من التنظيم السياسي لبلوغ هذا الهدف. (علي مجيد، 2010،ص.57).

وبجانب نموذج الدولة- الأمة توجد أشكال أخرى لتنظيم الجماعات السياسية كالدولة المتعددة القوميات وتقوم على تحاب مجموعات قومية متمايزة في إطار دولة واحدة والشكل التاريخي لهذا النموذج هو الإمبراطورية العثمانية والنمساوية الهنغارية، وبتفكك هذه الإمبراطوريات ظهر مبدأ القوميات أو حق الشعوب في حكم نفسها (لكونها تجمع قسري لا إرادي). ويوجد نموذج الدول بدون أمم الذي يمثل العديد من الدول المستقلة حديثا من الاستعمار وتشكل مفارقة مختلفة لمبدأ القوميات حيث أنها لا تقوم على أساس قومي سابق لوجود الدولة، بمعنى آخر عدم وجود فكرة

الأمة قبل قيام الدولة التي بدأت بعد الاستقلال تتهيأ لتأسيس أمة جديدة وتطرح البناء القومي كمشروع. (Tarling, 2008, p.23)

وكانت الهوية السياسية تقليديا مرتبطة حصريا بالدولة القومية التي ظلت على امتداد عصر الحداثة الصيغة السائدة للإدارة السياسية ومجسدة لشكل محدد من أشكال العقلانية وإطار إقليمي يسعى للمزاوجة بين مجالي السياسة و الثقافة المنفصلين من قبل. ولم ينطوي هذا التوحيد على أي إشكالية في البداية لأن الدولة يمكنها نظريا أن تضم عددا من المراكز السياسية (مثل الولايات المتحدة الأمريكية) والانتماءات الثقافية، لكن هذه الأخيرة ظلت تاريخيا توفر أساس الشرعية. وقد أغفلت الدولة التعددية الثقافية و حددت الأمة من منطلقات الأحادية الثقافية، وتعرضت الهوية الثقافية للقمع من الهوية السياسية في إطار عملية الاستيعاب للجماعات الذي يستلزم أيضا وجود نوع من الإقصاء للذين لا يتناغمون ثقافيا مع نموذج الدولة الأمة.(كيندي، 2009، ص.245)

ولم تكن الدولة القومية المصدر الوحيد للهوية السياسة فقبل الحداثة وخلالها ثمة منظور بديل يضع الهوية السياسية والسيادة في داخل الفرد، مما يعني أنها تشكل اجتماعي مستمد من حشد متنوع من التجارب الموجودة على مستوى عالم الفرد وتكون سابقة عن أشكال الإذابة في بوتقة واحدة الذي ينتهجها نظام الدولة. كما أن الهوية السياسة مشكلة اجتماعيا على نحو ذرائعي قائم على مجموعة من الخيارات المتباينة المتاحة أمام الفرد، وعملية التسييس تكمن في العلاقة بين الإحساس الداخلي بالهوية والأوضاع الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية و الثقافية. (كيندي، 2009، ص.245)

قد زعم هذا النموذج الأوروبي فاعليته و شموليته وبقدرته على تحقيق التكامل السياسي والاستيعاب الثقافي بنجاح وتوحيدهما لمقاومة التحدي الناشئ من مناطق محيطها وأقلياتها .Brown ,2000, p) (38و ببروز أطراف متنافسة و متمردة على المركز أصبحت الدولة الأمة توصف بعدم الكفاءة المتصارعة مع حقائق التنوع الثقافي و سيادات منافسة. (Brown ,2000, p. 30)

2 – ظهور التناقض بين النزعة القومية للأقليات والنزعة القومية للدولة

نشهد اليوم يقظة قومية مندفعة في العالم على حساب الدولة الأمة نتيجة الأزمة المؤسسية والأيديولوجية التي أضرت بها من جانب الهوية و كذلك المشروعية في التاريخ المعاصر، وقد أخفقت الدولة في الحفاظ على الوحدة الوطنية وتطرح هذه المشكلة بحدة ليس فقط في الدول ما بعد الاستعمار وأيضا في أوروبا ذاتها. (ياكوب، 2004 ص ص. 273 – 274). فالتعقيدات و الصعوبات التي ظهرت على عمل نظام الدولة الأمة قادت إلى مراجعة الادعاء بأنها الشكل الوحيد للاتحاد السياسي وللشرعية.(Tinker,2001, p.104)

ويدفع تطور الأفكار السياسية المرء ليعتبر أن الدولة ليست المنتج الوحيد للنظام القانوني والرمزي ولا المصدر الحصري للسلطة ولم تعد تحتفظ بحق السلطة القضائية العليا وبات من الضروري ألا تستمد السلطة من الدولة و من المجتمع السياسي بشكل حصري وبالتالي ضرورة إجراء عملية لا مركزية وإشاعة السلطة على المستوى المحلي. (ياكوب،2004،ص. 275).

ويستند ويل كيمليكا في تفسيره لانبعاث ظاهرة القومية وتزايد فاعليتها السياسية لا سيما في الغرب إلى الأزمة التي تعيشها الدولة-الأمة وتناقضاتها الداخلية الناجمة أساسا عن عدم

زوال التناقض القائم بين النزعة القومية للدولة والنزعة القومية للأقلية، ويقصد كيمليكا بمفهوم النزعة القومية تلك الحركات السياسية وكذا السياسات العامة الهادفة إلى أن تصبح دولا- أمما بحيث تتطابق فيها الدولة مع الأمة.

وقد حاولت الحركات تحقيق ذلك عبر وسيلتين مختلفتين تتمثل الأولى في تبني الدول بذاتها سياسات بناء الأمة الهادفة إلى جعل المواطنين ذوي لغة وهوية وثقافة مشتركة، وتتجسد الوسيلة الثانية في التعبئة والتنظيم الذي تشهده الجماعات القومية والثقافية داخل نطاق الدول كبيرة الحجم بهدف تشكيل دول خاصة بها، ويطلق كيمليكا على الوسيلة الأولى تسمية النزعة القومية للدولة والثانية النزعة القومية للأقلية.

إن الدولة تتخذ سبلا عديدة (حتى إن انتهجت مبادئ حقوق الإنسان في سياساتها) لتجريد الأقليات من خصوصياتها على نحو منتظم كسياسة التهجير والتوطين، التلاعب برسم حدود وسلطات الوحدات الفرعية والداخلية وسياسة اللغة الرسمية (Kymlicka, 2000,p.18).وتعد هذه السياسات بمثابة العنصر المشترك في كافة عمليات بناء الأمة في الدول الغربية،التي سعت إلى التوحيد الثقافي و اللغوي والاثني. (Conversi,1999.p.563)

إن فهم مشاريع بناء الأمة تساعدنا على تفسير إحياء وصعود الحركات القومية بين الأقليات، حيث يستفيد من عملية بناء الأمة حسب تشارلز تايلور Charles Taylor أعضاء ثقافة الأغلبية المهيمنة فقط لأن الدولة ترعى اللغة والثقافة التي يتعامل بها اقتصادها ومؤسساتها(Taylor,1997 ,p. 3.) .وحاولت كل الدول الديمقراطية الليبرالية نشر ثقافة مجتمعية واحدة عبر كل إقليمها والشعور بالعضوية المشتركة كأساس للحصول المتساوي على الحقوق، وتعتبر فرنسا وانجلترا وألمانيا نماذج لمشاريع بناء الأمم. (Kymlicka, 2000,p.17)

3 - تنويعات استجابة الأقليات لسياسات الدولة لبناء الأمة

إن عملية بناء الأمة يمكن أن تعمل على تحطيم الجماعات القومية حتى إذا تمت العملية نفسها بموجب دستور ديمقراطي ليبرالي. (علي مجيد، ص 119). فكيف تحدث سياسات بناء الأمة هذا التأثير العميق في المجموعات القومية على النحو الذي يدفعها إلى مقاومة القوة ؟ يرى كيمليكا أن سياسات بناء الأمة تعرض الأقليات القومية لخطر التهميش في كافة مؤسسات الدولة، وفي حالة تعرض الأقليات لهذا الخطر سيكون أمامها ثلاث خيارات رئيسية وتترتب عليها ثلاث استجابات وتتمثل هذه الخيارات في:

- بإمكان الأقليات قبول الاندماج في ثقافة الأكثرية لكنها قد تحاول في الوقت ذاته التفاوض حول شروط الاندماج.
- باستطاعة الأقليات المتمركزة إقليميا مقاومة الاندماج بالسعي لإيجاد مجموعة من الحقوق والسلطات ذات الصلة بالاستقلال الذاتي بغية الحفاظ على ثقافتها المجتمعية مثل تكوين مؤسساتها التعليمية والاقتصادية و السياسية بلغتها الخاصة. ومعنى ذلك أن الأقليات بموجب هذا الخيار ستنخرط كل جماعة واحدة في عملية بناء خاصة بها، وستكون في تنافس مع عملية بناء الأمة التي تعتمدها الأكثرية.

- قبول الأقليات التهميش الدائم. (Kymlicka,2000, p18)

وبناء على الخيارات الثلاث يمكن توزيع الجماعات الاثنو ثقافية إلى ثلاث أنواع استنادا إلى طبيعة تجاوبها مع سياسات بناء الأمة على النحو التالي:

أ. الأقليات القومية: وتتبنى عادة الخيار الثاني حيث تستخدم غالبا الوسائل التي تعتمدها الأكثرية في عملية بناء الأمة كالسيطرة على اللغة المعتمدة في المناهج الدراسية والجهاز الإداري للدولة وتحديد متطلبات الهجرة، ورسم الحدود الداخلية وأبرز مثال مقاطعة الكيبك في كندا.

ب. المهاجرون: تلجأ هذه الفئة إلى تبني الخيار الأول إذ يحاولون الاندماج وينطوي هذا المطلب على عنصرين رئيسيين:

العنصر الأول: إن عملية الاندماج ستكون صعبة وطويلة المدى.

العنصر الثاني: أن تقوم المؤسسات العامة التي تعمل على دمج المهاجرين بتوفير الدرجة نفسها من الاعتراف والتعاون مع هويات وممارسة المهاجرين الثقافية مثل جماعة الأكثرية.(kymlicka,2000,p19)

ج. الطوائف الدينية: وتفضل الخيار الثالث بحيث يفرض عليها معتقدها الديني تجنب كل أشكال الاحتكاك مع العالم مثل طائفة HUTTERITES في كندا وطائفة AMISH في الو.م.أ

ويوضح كيميلكا سبب التباين في استجابتي الأقليات القومية والمهاجرين مع عملية بناء الأمة في الأقليات القومية على اعتماد لغة الأكثرية سيشكل تهديدا كبيرا لكونها متميزة ثقافيا. كما أن جهود الأكثرية الرامية إلى نشر ثقافية مجتمعية مشتركة من خلال سياسات بناء الأمة تؤدي إلى تجريد الأقليات القومية من المؤسسات والسلطات التي تمتعت بها لفترة طويلة وتلاؤمها مع طبيعة حاجتهم وهويتهم بحيث قام تشكيل الدولة أصلا على فكرة الدمج لأمم متباينة في دولة واحدة عن طريق الإكراه والقسر، وإما حدوث عملية الدمج بغزو المجتمع الثقافي والهيمنة عليه من قبل مجتمع آخر، أو التنازل عنه من قبل قوة استعمارية لصالح قوة أخرى، أو عندما يتجاوز تعداد السكان المستوطنين تعداد السكان الأصليين لهذا الوطن مثل عملية الأوروبة الاثنية لأمريكا واستراليا ونيوزيلندا من خلال إخضاع واستبعاد شعوبها الأصلية.

ونتيجة لهذه الأوضاع التاريخية فان الأقليات القومية تطالب في يومنا الراهن بالاعتراف رسميا بلغتها وثقافتها دون أن يتخذ هذا المطلب بالضرورة شكل حركة انفصالية ساعية إلى إقامة دولة مستقلة، لأنه قد يتخذ شكل الحكم الذاتي المحلي أو النظام الفدرالي مع سيطرة محلية على التعليم واللغة. ويختلف الأمر بالنسبة للمهاجرين لأنهم يدركون أن فرصهم مرتبطة بصورة رئيسية بالاندماج في مؤسسات الدولة والمتعاملة بلغة الأكثرية، ومن ثم غدت مطالبهم مركزة على تخفيف شروط الاندماج وليس رفضه كفكرة في حد ذاتها. (علي مجيد، 2010،ص ص. 123- 124)

ويمكن حدوث خلاف وتصادم بين استجابة الأقليات القومية واستجابة المهاجرين لسياسات بناء الأمة بمعنى قيام ردود فعل دفاعية من الأقليات القومية (أقليات ارض الوطن) اتجاه المهاجرين. يبين كيميلكا التعقيد الحاصل في العلاقة بين الأقليات القومية والمهاجرين بالإشارة إلى ناحيتين:

الناحية الأولى: إن العلاقة بين المهاجرين والأقليات القومية كانت متوترة تاريخيا، حيث ينظر إلى الهجرة كتهديد للأقليات بسبب وجود تحفيز رسمي للمهاجرين للاندماج في الثقافة المهيمنة بتوفير فرص اقتصادية أكبر وقابلية التنقل بحرية بين أقاليم الدولة، وفي حالة اندماج المهاجرين في دولة متعددة القوميات وأصبحوا جزءا من جماعة الأكثرية، ستصبح الأقلية القومية بصورة تدريجية اقل عدد وقوة في النظام السياسي مقارنة بالأكثرية.

الناحية الثانية: إن قابلية ورغبة المهاجرين للاندماج في ثقافة الأكثرية المهيمنة هي حقيقة، وعادة ما تستخدم كقاعدة لتأكيد وجوب دمج الأقليات القومية على غرار دمج المهاجرين، ولذلك يتولد عن الأقليات القومية توجه لاتخاذ موقف دفاعي اتجاه المهاجرين ويدفعها لأن تظهر نزعة قومية اثنية ترتكز على روابط الدم والنسب.

إن سياسات بناء الأمة القائمة على إكراه الأقليات للاندماج في الثقافة السائدة هي عموما نابعة من خوف الأكثرية من فكرة انقسام الدولة والحاجة إلى التماسك الداخلي والوحدة في آن واحد. مما أدى إلى جعل الدولة-الأمة ذاتها الباعث الرئيسي لانبعاث الهويات القومية للأقليات نتيجة شعورها بالتهديد والخوف من تلاشي ثقافتها ويحفزها بالضرورة على تعبئة موروثها الثقافي وزيادة فاعليتها السياسية لحماية مصالح اثنياتها الواسعة ضد عملية بناء الأمة والشروع في عملية بنائية مضادة. (Brubaker,1995,p.111)

4 – منظورات تفسير دور تراجع نموذج الدولة - الأمة في إحياء النزعة القومية العرقية للجماعات

1-4 - الاتجاه السيكولوجي:

يرى كل من باليبار إتيان ETIANNE BALIBAL و برلين أشعايا isaiah berlin و ايريك هوسياوم بأن انخفاض قدرة الدولة على التحكم في سياساتها الداخلية وإدارة اقتصادها وضمان النظام الاجتماعي الداخلي قد أدى إلى بروز نزعة البحث عن هويات جديدة قائمة على معتقدات متشددة قوميا واثنيا ودينيا.

ويؤكد باليبار أن الدولة في أوروبا قد أضحت في يومنا الراهن دولة لا هي قومية ولا هي متعددة القومية، بحيث إن الممارسة التقليدية للمركز لسلطاته على الأطراف قد اختفت، وضعف قدرتها على السيطرة وإدارة الترابط المعقد للنظم السياسية والاقتصادية في مرحلة ما بعد الحداثة نتج عنه تنامي الشعور بعدم الرضا وأزمة للشرعية تهدد بتقويض الهوية القومية والتي تبرز بأشكال مختلفة للتحرر الشعبي من وهم فعالية مؤسسات الدولة و النخب السياسية(wallace,1994,p.46)، ولهذا أصبحت الظروف مهيأة لبروز الشعور بخوف الهوية

(Mitchell ,et panic identity داخل المجتمعات الأوروبية مما شجع نمو اتجاهات اثنية اقصائية. Russel, 2003, p.99)

ويتزامن مع هذا الشعور خوف الأفراد من الدولة ذاتها (أي الخوف من فكرة تفكك الدولة وزوالها) وكمحاولة لتخطي الخوف من احتمال زوال الدولة تتمسك الجماعات القومية بخصوصياتها الثقافية وتبني فكرة إنشاء دولها الخاصة على نحو يعبر عن تلك الخصوصيات. ويعتقد برلين أشعايا أن ما نشهده اليوم هو تفاعل عالمي ضد المبادئ الأساسية لعقلانية القرن التاسع عشر والليبرالية نفسها، فالأقليات تسعى لتحقيق وجودها بالرجوع إلى أخلاقية سياسة وليصبحوا فاعلين مستقلين معترف لهم بحقوقهم واستقلالهم وليس مجرد جماعات خاضعة لحكم وسلطة الأغلبية. (هوبسباوم، 2009، ص. 117)

ويرجع أنتوني سميث في نفس التوجه الإحياء الاثني وتسييس الوعي الاثني إلى تنامي البيروقراطية العلمية والتعليم الموحد والنزعة التدخلية للدولة، فاعتماد هذه الأخيرة على بيروقراطية قائمة على منظور توحيدي ونفعي وعقلاني ساعد على التغلغل الفعال لجهاز الدولة في كل أجزاء أقاليمها والبدء باستبدال التعليم القديم بآخر عقلاني و تقويض الأساطير التي تشكلت من الارتباط بين الدولة و الكنيسة مما يساهم في تعميق عدم الرضا بين مناطق الجماعات الاثنية والدولة خاصة إزاء حصر المراكز الهامة لنخب الجماعة المهيمنة. ويعتقد سميث أن تنامي تدخل الدولة ينتج أزمة متفاقمة لـ intelligentia محبطة في مناطق المحيط.(.58-57 .p 1980,William ( )

4- 2 - الاتجاه السلطوي:

يؤكد جورج بوردو George burdean ومايكل هكتر Michael hechter ومارغريت ليفي Margaret Levi في سياق هذا الاتجاه أهمية السلطة والامتيازات المترتبة على نيلها في تعميق حدة التنوع والتباين داخل الدولة بشكل يفضي إلى تبلور نزعة إقطاعية جديدة فيها.

يرى جورج بوردو أن الحياة السياسية كانت تتحرك دائما بفعل الخصومات بين السلطة القائمة وقوى متنوعة أخرى تحاول الحلول محلها و إخضاعها لمتطلباتها. وتعتبر هذه المطالب شرعية في إطار الدولة التعددية لكن النزعة الإقطاعية الجديدة تظهر داخل الدولة عندما تعجز سلطتها عن تلبية كافة المطالب الجماعية بالمقدار نفسه. وفي هذه الحالة تتشكل سلطات أخرى موازية لتباين احتياجات الجماعات بدلا من الدولة لاسيما توفير الحماية.

إن عجز الدولة في توفير الأمن والنظام الداخلي يدفع الأفراد للبحث عن مصادر بديلة توفر لهم الشعور بالأمن والاستقرار وتتجسد عادة في الجماعات التي يسبق وجودها وجود الدولة ذاتها (كالقبيلة، العشيرة، الجماعة العرقية) ومن ثم تتشكل نوع جديد من السلطات المنافسة لسلطة الدولة. وهذا يعني أن الهويات الثقافية تنبعث من داخل الدولة التعددية(علي مجيد، 2010،ص ص. 111-112). فالبحث عن الأمن وليس العنف الممارس من قبل النخبة القومية هو الذي يثير السلطات المنافسة لسلطة الدولة.

إن الدولة باعتبارها الأداة الفعالة والوحيدة لممارسة الإكراه الشرعي تجعل من الجماعة التي تحكم سيطرتها على الدولة بمثابة الجماعة الأعلى مكانة مقارنة بغيره، لأن القوة التي تحتكرها

الدولة تدفع بصورة جوهرية إلى قيام التنافس والتنازع بين الأقليات والأكثرية للسيطرة على امتيازات وقوة الدولة، ولذا تصبح(الدول) ذاتها هي باعث توليد هذه النزعة الإقطاعية الجديدة.

كانت الجماعات الثقافية في الماضي ترفض الخضوع لقانون الدولة وتحاول أن تنعزل إقليميا عن الدولة رغبة منها لنيل الاعتراف باستقلالها. أما اليوم فتهاجم سلطة الدولة لتحصيل حقوقها وإضفاء شرعيتها وفرض قانونها بموازاة قانون الدولة وتقرير سياستها وحتى تحديد أعدائها وستند هيكتر وليفي في تفسير هذه الظاهرة إلى العامل الطبقي الاثني ويقران بوجود آليتين تساعدان على استمرارية الجماعات الاثنية في الحفاظ على هويتها في أوروبا وهما:

الآلية الأولى: تسهم في تشكيل الجماعات الاثنية حيث أنها تجسد النطاق الذي تعمل فيه عضوية الجماعة group membership على تحديد طبيعة فرص الحياة لدى الأفراد، ووفقا لهذه الآلية تميل الهوية الاثنية في الديمقراطيات الرأسمالية لأوروبا الغربية لتصبح أكثر قوة في أوساط الجماعات الواقعة في أسفل النظام الطبقي لأن بنية فرص الحياة لدى الجماعات الاثنية البروليتارية عموما تكون بنية محدودة أكثر مقارنة بالجماعات البرجوازية ومن ثم تشكل الجماعة يقوم على أساس انفعالي وذلك بمعارضة هذين النوعين من الجماعات لبعضها البعض.

الآلية الثانية: تساهم في تكوين التلاحم الاثني في إطار يتفاعل فيه أعضاء الجماعة كليا وضمن حدود جماعتهم ولا سيما مكان العمل. وأفضل مؤشر لهذا التفاعل هو مدى احتكار أعضاء الجماعة للمراكز التي تتطلب كفاءات معينة داخل البناء الوظيفي.

وتعمل الآلية الأولى على إنشاء الجماعة الاثنية من حيث خلق حس الانتماء ما بين أعضائها، في حين تساعد الآلية الثانية على استمرار فاعلية هذا الانتماء بتوفير البيئة الملائمة لأعضاء الجامعة ليتمكنوا من تعزيز الروابط والعلاقات فيما بينهم عبر احتكار نوع معين من التخصصات الوظيفية مما يضفي على النشاط الوظيفي طابعا اثنيا وطبقيا، ويصبح الاحتكار أداة جوهرية للجماعة تمكنها من توفير الحوافز اللازمة لإعادة إنتاج الجماعة لنفسها بمرور الأجيال.

ويلاحظ عموما أن الجماعات المتمسكة بالثقافة الطرفية peripheral cultural في منطقة ما رغم دخولها مرحلة التصنيع (مثل التمسك بالدين أو اللغة) تتواجد بصورة رئيسية في المراكز الدنيا من البناء الطبقي الإقليمي، ومن ناحية أخرى نجحت في احتكار المراكز الوظيفية التي تتطلب كفاءات معينة داخل البناء الوظيفي نفسه وحتى في المجالات المؤسسية الرئيسية ويستند الأمر في الحالتين إلى وجود ثقافة مختلفة في الأطراف عن ثقافة المركز. (حسام الدين علي مجيد، 2010،ص. 114).

ويساعد هذا المنظور على تفسير انبعاث بعض الهويات القومية التي تستقر في غرب أوروبا كالقومية الباسكية و الكتالونية والاسكتلندية الايرلندية الشمالية، فنزعة البقاء والاستمرار تدفع هذه الجماعات إلى الانزواء في تخصص وظيفي يكون بمثابة آلية دفاعية موجهة ضد فكرة الاندماج في الثقافة السائدة وهي النزعة ذاتها التي تدفعها للسعي إلى الاستيلاء على الدولة.

وأرجعت اليزابيث بيكار صحوة القوميات بين الجماعات الثقافية المختلفة إلى فشل الدولة القومية، حيث تستخرج الأقليات لمواجهة عجز الدولة عن تحقيق الأمن والعدل الاجتماعي وصيانة الحدود وتمثيل المطالب الجديدة، مخزونها من الصور الرموز والأساطير المشتركة لتقوية التلاحم بين أعضائها، وتشكل مليشيات من المتطوعين بهدف تحقيق التعبئة الاجتماعية، وفي المقابل تتخذ الدولة لمواجهة هذا التطور في وضع الجماعة القومية ثلاث حلول حسب طبيعتها وهي:

- التفاوض مع الجماعات المتمردة إن كانت الدولة مستقرة وذات مؤسسات شرعية وراسخة والنظر في مطالبها.
- قمع مطالب الجماعات واعتبارها تمردا وتهديدا بالانفصال إن كانت الدولة متسلطة.
- الدخول في حالة الصراع بين الجماعة والدولة وبين الجماعات المتنافسة إذا كانت الدولة ضعيفة مما يؤدي إلى انهيارها. (عبد المنعم مسعد، 1988،ص. 13).

4-3- الاتجاه العولمي:

إن إحدى النتائج المترتبة على سيرورات العولمة هي ظاهرة الفصل بين الأمة والدولة وفك الارتباط بين الثقافة والسياسة، حيث باتت المواطنة بوصفها شكلا من أشكال الهوية السياسية منفصلة عن الانتماء القومي (كيندي، ص 243)، كما أن تنامي الاعتماد المتبادل ما بين الدول يجعل قدرات ووظائف البنية التقليدية في موضع مساءلة عن شرعية مركزية سلطاتها، فانضمام بريطانيا مثلا لعضوية الاتحاد الأوروبي ساهم في تآكل الروابط بين سكوتلندا وانجلترا.(kolinsky,2001,p. 85)

ومما ضاعف من أزمة بناء الدولة الأمة سياسات العولمة التي نتج عنها زيادة معدلات الهجرة والحركة بين الدول وبالتالي الشعور بالاختلاف وتهديد وحدة الدولة بفعل تراجع القوة التعبوية. وكذا تهديد السياسات المركزية للحفاظ على هيمنة وتحكم الجماعة المسيطرة على غيرها من الجماعات مما يثير مشكلة التماثل والتنوع، وقدرة الدولة على طمس هذا الاختلاف و التعامل معه. وتؤكد sallez folkmoore أن العولمة أدت إلى تعميق أزمة الدولة القومية وتصاعد الانتماءات المحلية والأولية خاصة بعد تراجع قوتها التعبوية لصالح المجموعات قومية جديدة. (Mann , 1997.p. 494)

وخلقت عولمة الاقتصاد انطباع للأقاليم الجماعات الاثنية الغنية بأن الحكومات المركزية أصبحت غير نافعة ومحملة بالأعباء واستقلالها عن الدول سيكون أفضل خيار لها، ويوجد هذا التوجه في بلجيكا وكندا، المملكة المتحدة، ايطاليا واسبانيا. (Ohmae,1993,p.78).كما أن التغيرات الحاصلة على المستوى الفوقي للدولة لها نتائج على نماذج السلطة و التكامل السياسي داخل البنى الوطنية.(kolinsky,2001,p86) ويعتقد كينشي أوهما Kenichi Ohma أن الدولة فقدت دورها كوحدة هامة للمشاركة في الاقتصاد العولمي، والدولة – الأمة تتناسب مع المرحلة المبكرة للتاريخ الصناعي ولكنها تفتقد اليوم الإرادة والدافع و المصداقية و الوسائل و القاعدة السياسية للعب دور فعال.(Ohmae,1993,p.79)

خاتمة:

اقتضت عملية بناء الدولة- الأمة تطابقا تاما بين الحدود السياسية والاثنية، وإدماج الدولة لكل جماعاتها في ثقافة مجتمعية واحدة من خلال سياسة استيعابية بهدف خلق وحدة وتماسك داخلي. وبني هذا النموذج على جماعة ثنية مهيمنة تستفيد من عملية بناء الأمة مقابل تهميش الأقليات من المؤسسات السياسية والاقتصادية والتعليمية للمجتمع وإحداث ضرر بهوياتها الثقافية جراء سعيها لفرض لغة وثقافة واحدة (ثقافة الجماعة المهيمنة).

لقد دفعت سياسات بناء الأمة الجماعات القومية واللغوية والدينية إلى الوعي الذاتي بخصوصياتها والتمييز الممارس ضدها، وجعلت الرجوع إلى الجذور الأصلية للمجتمعات المحلية القومية من أهم الخيارات التي تنتهجها الجماعات اليوم كرد فعل تمردي ضد مشروع بناء الأمة، وهذا أنتج يقظة قومية قوية في العالم على حساب السيادة الإقليمية للدولة وسلطتها. ولفهمها ينبغي ربطها بضعف الدولة – الأمة، وأزمتها المؤسسية والإيديولوجية وبعدم زوال التناقض القائم بين النزعة القومية للدولة والنزعة القومية للأقليات.

ويعتبر العديد من الباحثين أن الدولة – الأمة هي الباعث الرئيسي لانبعاث النزعة القومية في السياسة الدولية نتيجة شعور الأقليات بالتهديد والخوف من تلاشي ثقافتها، مما يدفعها للجوء إلى موروثها التاريخي الثقافي لتعبئة أعضائها وفقا لخطوط قومية ضد مشروع الدولة لبناء أمة متجانسة، والشروع في عملية بنائية مضادة من خلال إقامة مؤسساتها المستقلة وبلغتها الخاصة، والتمسك بالحدود الداخلية لثقافتها للحفاظ على وجودها المستقل عن الدولة في السياسة الدولية.

قائمة المراجع:

1- جوزيف ياكوب، مابعد الأقليات، ترجمة حسين عمر، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2004.

2- حسام الدين علي مجيد، إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر، جدلية الاندماج والتنوع، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

3- نيفين عبد المنعم مسعد، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، القاهرة: مكتبة النهضة العربية، 1988.

4- هوبسباوم اريك، **العولمة والديمقراطية والإرهاب**، ترجمة أكرم حمدان، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009

5- Charles Taylor, nationalism and modernity,in the morality of nationalism , edit R.Mackim,and J.Macmahan , New York:Oxford University press,1997.

6- Colin Williams, « ethnic separatism », **Cahier de Géographie du Québec**, vol 24 n=61,1980.

7- Daniele Conversi, « nationalism , boundaries and violence », **Journal of International Studies**, vol 28,n= 3,1999.

8- Eric Hobsbawm.nations et nationalisme depuis 1780, Paris: Gallimard, 1992.

9- Hugh Tinker, « the nation- state in Asia », in the nation state: the formation of modern politics, edit Martin Kolinsky , Oxford: Martin Robertson,2001.

10- Kenichi Ohmae, « the rise of region state **», Foreign Affairs**, spring1993.

11- Mark Mitchell , Dave Russel, « immigration, citizenship and the nation state in the new Europe », in nation and identity in contemporary Europe , edit Brian Jenkin , , London and New York: Routledge ,2003.

12- Martin Kolinsky ,« the nation- state in western euorpe:erosion from above and below's », in the nation- state , the formation of modern politics,Oxford: Martin Robertson ,2001.

13- Michael Keating, nations against the state, London: Palgrave,2001.

14- Michael mann , has globaization ended the rise of the nation states, **Review of International Political Economy** n= 4 , Autumn 1997.

15- Nicolas Tarling, « ethnicity », in state, development and identity in multi ethnic societies , edit by Nicolas Tarling , London and New York: Routledge, 2008.

16- Rogers Brubaker, « national minorities, nationalizing states and external national homeland in the Europe, » , **Daedalus** 124 ,n=2, spring 1995.

17- Will Kymlicka, « modernity and national identity » , in ethnic challenges to the modern state, edit Schlomo Ben Ami , London: MacMillan Press ,2000.

18- William Wallace, « rescure or retreat ? the nation state in Western Europe » **, Political Studies**,1994.